

# الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## السعودية ترفع إنتاجها النفطي إلى 10 ملايين برميل في يوليو

الرياض (رويترز): قال مصدر في صناعة النفط أمس إن السعودية أنتجت نحو 10 ملايين برميل يوميا من النفط في يوليو ارتفاعا من 9,6 ملايين برميل في يونيو. وأضاف أن السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم زودت الأسواق المحلية والخارجية بأجمالي 9,99 ملايين برميل يوميا. وحين تقل الامدادات عن الانتاج عادة ما يجري تخزين الكمية المتبقية. وزودت السعودية السوق بنحو 9,6 ملايين برميل يوميا في مايو و9,3 ملايين برميل في ابريل. وعادة ما يرتفع انتاج الخام خلال فصل الصيف لتزويد محطات توليد الكهرباء المحلية باحتياجاتها من الوقود لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.

## تحتل المرتبة الرابعة خليجيا والسعودية الأكبر خليجيا

### «موديز»: 395 مليار دولار حجم أصول الصندوق السيادي الكويتي

العربية.نت: قدرت وكالة موديز العالمية إجمالي أصول الصندوق السيادي الخليجية بنحو 1,6 تريليون دولار بنهاية عام 2012، أي ما يعادل 107٪ من إجمالي الناتج المحلي للمجموع لدول مجلس التعاون. وقالت الوكالة في تقرير إن السعودية تحتل المرتبة الأولى خليجيا من حيث أصول الصناديق السيادية بـ 641 مليار دولار، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بـ 397 مليار دولار.

وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة خليجيا من حيث أصول الصناديق السيادية بنحو 395 مليار دولار، وتأتي قطر بعد الإمارات بـ 175 مليار دولار وعمان 14 مليار دولار والبحرين 11 مليار دولار.

وذكرت موديز إن أصول صناديق الثروة السيادية الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي قد نمت جنبا إلى جنب مع تعافي أسعار النفط منذ عام 2009. وتقول الوكالة أن حجم الصناديق السيادية الكبير يدعم التصنيفات السيادية لدول التعاون، مشيرة إلى أن أسعار النفط المرتفعة قد أدت إلى تراكم الثروات في دول التعاون بشكل غير مسبوقة، إضافة إلى الإيرادات النشطة والفوائض في الميزانية التي عززت بدورها أصول الصناديق السيادية خلال العامين الماضيين.

وأشار تقرير موديز إلى أن الحكومات الخليجية قد عمدت مؤخرا إلى مضاعفة إنفاقها، إذ إن الإيرادات النفطية لم تصب جميعها في الصناديق السيادية، بل تم إنفاق جزء منها على

مشيرا إلى انه على مدى عقدين من الخبرة العملية في كلا البلدين تمكنت الشركة من تحقيق مستوى عال من الريحية على الرغم من التقلبات والظروف الاقتصادية الصعبة التي اجتاحت العالم ولم تسلم منطقة الخليج من تأثيراتها. وقد تمكنت شركة «ريم» بجدارة من تخطي جميع التحديات التي واجهتها وإنشاء علاقات وطيدة مع نخبة من أهم العملاء في القطاع العقاري، ما مكن الشركة من التفوق على منافسيها.

وأشارت إلى أن الهدف الأساسي للشركة هو نيل ثقة عملائها من خلال التطوير المستمر في الخدمات التي تقدمها لرفع مستوى رضاهم، وأنه لتحقيق هذا الهدف حرص على الدوام على أن يتلقى فريقها التدريب المستمر لتحقيق أقصى درجات الاحترافية ولإثراء خبراتهم وتنمية دوافعهم لتلبية جميع احتياجات عملاء الشركة.

المدة للغير تدر عائدا تتراوح قيمته بين 7٪ و9٪ وان هذه النسبة تعتبر جيدة بالنسبة للقطاع العقاري داخل السوق المحلي، وأعلى من العائد على الودائع في البنوك. وبينت أن الشركة استعانت بشركة «نايت فرانك» البريطانية التي تمثلت مهمتها في التركيز على تطوير «ريم» لتصبح واحدة من شركات الخدمات العقارية ذات «المعايير الأرقى» على المستوى العالمي، كما استعانت بعدد من الشركات المحلية مثل «P&A»، المتخصصة بالتصميم والتسويق وشركة «ديزاین ماستر» المتخصصة بتصميم وتطوير مواقع الإنترنت وتطبيقات آيفون وآيباد. وأوضح أن النجاح الذي حققته «ريم» في الفترة السابقة لم يكن مقصورا على النطاق المحلي فحسب، بل إنه امتد ليشمل نشاطات الشركة التي توسعت إلى دول أخرى في منطقة الخليج من بينها دولة الإمارات وسلطنة عمان،



مدررة من خلال الاستثمار في عقارات مختلفة، لافتة إلى ان الشركة خارجت خلال الربع الأول من 2013 من محفظة عقارية مساهمة وتم تحقيق عوائد جيدة منها. وأشارت إلى ان لدى الشركة خطة إستراتيجية تهدف للتوسع في إدارة المحافظ العقارية الداخلية والخارجية، خصوصا التي تطرحها الدولة بالإضافة إلى الاستثمار في المشاريع التي يتم طرحها بنظام الـ «B.O.T»، مع التوسع في تقديم الخدمات العقارية والدراسات العقارية والتسويقية والتقييم العقاري داخل السوق الكويتي خلال العام الحالي. وأوضحت ان العقارات

**تعتزم المنافسة على المناقصات والمشاريع التي تطرح بنظام الـ «B.O.T»**

## متوقعا انتعاش سوق الصيرفة في الكويت خلال الفترة المقبلة بعد تشكيل السلطتين أحمد لـ «الأنباء»: الدولار والريال السعودي والجنيه المصري تصدرت العملات إقبالا على «الكاش» في سوق الصيرفة المحلي

مرجعا ذلك إلى استقرار الأوضاع السياسية في الكويت لاسيما بعد تشكيل السلطتين «التنفيذية» و«التشريعية» وتوجه الحكومة والمجلس لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحقيق الرغبة الأميركية في «المرکز المالي الخدماتي في منطقة الشرق الأوسط» على ارض الواقع مؤكدا ان الاستقرار السياسي يقابله انتعاش اقتصادي. وكشف أحمد عن أن «اعتمادكو» تعتزم فتح فروع جديدة في مناطق السهلية وخطان وجلبج الشيوخ خلال الفترة المقبلة مبيانا ان الشركة تقدم خدمة التحويلات لجميع أنحاء العالم كما ان الشركة تقوم بتقديم خدمات متعددة للتحويلات إلى مصر.



الدولار لا يزال سيد العملات إقبالا على الكاش والتحويل



عبدالرحمن احمد

مشيرا إلى أنه بالرغم من ذلك فإن العملة المصرية بالنسبة للتحويلات تراجعت بنسبة 15٪ مقارنة بالفترة المقارنة من الاعوام الماضية مرجعا ذلك إلى الاحداث السياسية التي تشهدها مصر. ولفت إلى ان سعر الجنيه المصري شهد تحسنا نتيجة الدعم المالي الذي قدمته بعض

أكد مدير عام شركة اعتمادكو للصيرفة - إحدى مجموعة شركات البشر الكاظمي- عبدالرحمن أحمد في تصريح لـ«الأنباء» ان الدولار والريال السعودي والعملات المصرية تصدرت العملات الأخرى بالنسبة لـ«الكاش» قبيل عيد الفطر المبارك. وأرجع أحمد ذلك إلى أن الدولار لا يزال سيد العملات بالنسبة لحجم الإقبال سواء في الكاش أو التحويلات نتيجة استقراره. وذكر أن الريال السعودي جاء في المرتبة الثانية بالنسبة للكاش نتيجة موسم العمرة خلال العشر الأواخر من شهر رمضان. ولفت إلى أن الجنيه المصري جاء في المرتبة الثالثة نتيجة موسم عيد الفطر المبارك وبخلاف فصل الصيف واجازات المدرسين

## الجراح لـ «الأنباء»: تدخل الجهات المصرفية في «التقييم العقاري» يتعارض مع المصالح

وقال الجراح ان الدولة بحاجة إلى مواد أساسية منها تطبيق المعايير والأسس العالمية وهي عبارة عن مجموعة من الأخلاقيات المهنية التي يجب تطبيقها ومعرفة محتويات التقدير لها وطريقة إعداد التقرير. ولفت الجراح إلى ان اهم ما في المعايير والأسس وهي «الاستقلالية» لابد ان يكون المقيم مستقلا وغير تابع لمؤسسة معينة، ولابد ان يكون هناك اختيار للمقيم حتى يتم منح شهادة تقييم عقاري من الجهات المعنية. وقال الجراح انه كانت هناك مشكلة في السابق وهي دمج التقييم العقاري مع السمسرة العقارية فكون السدلال او السمسار مقما في الوقت ذاته وهذا لا يجوز. وأضاف ان الوزارة فصلت ما بين المقيم والسمسار لكن حتى الآن لم يتم إجراء اختبارات لتأهيل المقيمين العقاريين.

قال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح ان تدخل الجهات المصرفية في «التقييم العقاري» يتعارض مع المصالح. وأضاف الجراح في تصريح خاص لـ«الأنباء» انه من المفترض على الجهات المصرفية الاتعامل في التقييم العقاري ولابد ان تكون هناك استقلالية، مشيرا إلى ان ذلك سيسبب تعارضا في المصالح. وذكر الجراح انه بسبب الظروف الحالية تستمر بعض البنوك في التقييم العقاري لحين تطبيق الأسس ويكون هناك مقيومون يتبعون المعايير الدولية. وبين الجراح ان هناك مشكلة في قطاع التقييم العقاري في الكويت وهي أنه ليست هناك مؤسسات تقييمية تتبع المعايير والأسس العالمية في التقييم، لذلك يكون هناك تفاوت في اعمال التقييم العقاري بالكويت.



توفيق الجراح

## شبكة النقل تأتي في المقدمة حيث خصصت الحكومة 44 مليار دولار لتزويد البلاد بشبكة نقل عالمية

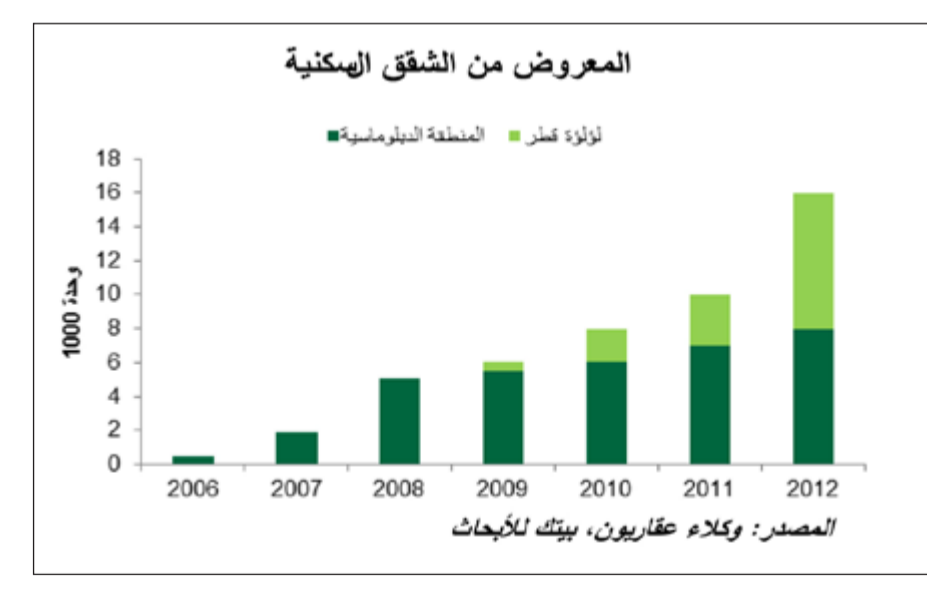
# «بيتك للأبحاث»: قطر ستنفق 65 مليار دولار للبنية التحتية حتى 2016

أما في قطاع الضيافة، فلإيزال الطلب على الغرف الفندقية قويا مع ارتفاع عدد الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بما يتجاوز 50٪ بينما يمثل الزوار الدوليون نسبة 15٪ في عام 2012. وتلاحظ أن الطلب يرتفع في الغالب كنتيجة لزيادة متتديسات الأعمال والاجتماعات والمؤتمرات والمعارض والتي شكلت نحو 80٪ من زائري قطر في 2012. وقد سجلت معدلات الإشغال نسبة 60٪ في حين سجل متوسط أسعار الغرف 256 دولارا فيما كانت العائدات بمعدل 160 دولارا للغرفة في عام 2012.

وهكذا تبدو توقعات السوق مواتية على المدين المتوسط والطويل مدفوعة بتنظيم البلاد لكاس العالم 2022 مما زاد التفاؤل في قطاع الأعمال التجارية المحلية وتطلعات سوق العقارات في قطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سوق العقارات القطري يقوم باتخاذ الخطوات الصحية من حيث تحقيق الشفافية والامتثال للمعايير الدولية والتي يتم تحفيزها من جانب الحكومة.

تقديرات إجمالي المخزون من المكاتب حاليا في الدوحة عند 3,75 ملايين متر مربع، يقع منها 1,45 مليون متر مربع في المنطقة الديبلوماسية، ومن المتوقع أن يزيد مستوى المخزون في النمو وتشير توقعات السوق إلى أن مخزون المكاتب سيزيد بمقدار 1,63 مليون متر مربع بحلول نهاية عام 2013 ليصل الإجمالي إلى 5,63 ملايين متر مربع. وتلاحظ أن الحكومة تستحوذ على معظم طلبات الإشغال بنسبة تزيد على الـ 50٪، إلا أن هناك زيادة في اهتمام القطاع الخاص وخاصة قطاعات الخدمات المالية والإنشاءات والهندسة. وبالنسبة لقطاع التجزئة، فهناك توقعات إيجابية نظرا لاستمرار زيادة الطلب عن المعرض مقترنا بحقيقة أن المستهلك القطري يتمتع بامتلاكه لأحد أعلى مستويات الدخل في العالم. ومن الجدير بالذكر أن قطر لا تزال تصنف على أنها من بين أعلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد 891 دولارا.

وعلى جزيرة اصطناعية مساحة 965 فدانا على الساحل الشرقي من قطر، وسيكون في النهاية لدى لؤلؤة قطر ثلاثة فنادق من فئة الـ 5 نجوم بها 2 مليون متر مربع مساحة تسوق وتسلية ومرافق مجتمعية. ونظرا للمعدلات الإشغال العالية، كان هناك ارتفاع تدريجي في متوسط أسعار الإيجار الشهري وخاصة في الشقق التي تتكون من غرفة نوم واحدة، ويأتي هذا مقرونا بحقيقة أن هناك طلبا قويا مع محدودية في العرض في هذه المناطق. هذا وقد ذكرت وكالات التقييم أن متوسط أسعار بيع الشقق بلغ ذروته في الربع الثاني من 2008، حيث تراجعت الأسعار بين 18,000 ريال قطري إلى 21,000 ريال قطري للمتر المربع، في حين أن متوسط أسعار مبيعات الشقق حاليا يتراوح عند سعر 13,000 ريال قطري للمتر المربع. وبالنسبة للمساحات المكتبية، لايزال توافر مكاتب ذات جودة عالية من الفئة (1) محدودا على الرغم من معدلات الإشغال بلغت 16٪. وقد أبرزت وكالات التقييم



والهناك أيضا مقترحات بإنشاء مناطق إضافية مثل المدينة اللوجستية بالقرب من المطار الجديد، والمناطق الصناعية (بالقرب من الميناء الجديد). ووفقا للإحصاءات الحكومية في قطر، يقيم في قطر حاليا 1,96 مليون نسمة، الأمر الذي يعمل على استمرارية زيادة الطلب على الشقق السكنية. وترجع الزيادة السكانية إلى توظيف العمالة الأجنبية للوفاء بمتطلبات زيادة حجم الأنشطة والأعمال الجديدة، ويقدر المعرض من الشقق السكنية بصورة أساسية داخل المنطقة الديبلوماسية ولؤلؤة قطر بنحو 18,000 وحدة في 2013. ومن المتوقع أن تكون معدلات الإشغال للشقق السكنية قوية في هاتين المنطقتين، حيث يتوقع أن تسجلان معدل إشغال بنسبة 95٪ خلال 2013.

ولا تزال لؤلؤة قطر بمنزلة الوجهة المفضلة لكثير من الوافدين (أعلى معدل إشغال بنسبة 95٪) حيث تحتوي على أفضل خطة رئيسية. ويقع هذا المشروع متعدد الاستخدامات للملك الحر في قطر (في مؤسسة قطر). الاستثمار، قامت قطر بتخطيط وتشيد بني تحتية حديثة فضلا عن تعديل العديد من القوانين والتشريعات وتقديم حوافز مجزية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء مثل المعاملة الضريبية التفضيلية والتكاليف التنافسية، كما أقامت قطر مناطق اقتصادية خاصة ذات أطر تنظيمية ملائمة للاستثمار، مثل واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر (في مؤسسة قطر).

قال تقرير شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» حول العقارات في قطر إن قطر ستكون أول دولة عربية تحظى باستضافة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022 مما سيدفع بالبلاد نحو مستويات استثمارية أعلى والعديد من الفرص الجديدة. وحتى الآن، خطت قطر إلى اتفاق مع يزيد على 65 مليار دولار على تطوير البنية التحتية كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016). وسيضمن تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2022 أن يتم تنفيذ هذه المشاريع والاستثمارات الضخمة وفقا للخطة الموضوعة حيث سيظهر هذا الحدث قطر للعالم، هذا وستوفر المحفزات التي تم رسمها للعديد من الإمكانات غير المستغلة أمام المستثمرين العالميين خاصة فيما يتعلق بسوق العقارات. وذكر التقرير أن حكومة قطر حسدت ثلاث ركائز لنجاح باستضافة كأس العالم والتزمت باستثمار المليارات لتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مؤكدة على أن شبكة